

منوعات

MEDIA

حقوق الملكية

للبن - العربي الجديد

مع انتشار منصات الاستماع والمشاهدة والتواصل وأدوات تآليف الموسيقى، ظهرت بشكل أوضح وأكثر مشاكل مرتبطة بحقوق الملكية وسرقة المحتوى، وهي مشاكل يبدو أن التكنولوجيا تحاول المساعدة في حلها. وفي 2020، حصلت «سبوتيفاي» على براءة اختراع

لطريقة تستخدم الذكاء الاصطناعي لاكتشاف السرقة في صناعة الموسيقى، وهي تقنية قادرة على اكتشاف التشابه بين الأغاني. ويحسب هذا الذكاء الاصطناعي مدى تشابه الأغنية، ويحدد أي جزء من الأغنية ينتهك حقوق الملكية لفنان آخر. واقتترحت ورقة بحثية صدرت في 2021 طريقة جديدة تسمى MESMF، وهي خوارزمية تدقق في المقاطع الموسيقية

من أجل حساب التشابه. الطريقة المقترحة يمكنها رصد المناطق المتشابهة بشكل فعال بين مقطعين موسيقيين، بحسب مؤلفي الورقة. ويقول الباحثون المشرفون على هذه الدراسة إن النتائج التجريبية أثبتت أداءً ممتازاً للخوارزمية المقترحة. كما تقترح ورقة بحثية منشورة هذا العام طريقة محسنة تسمى meta-heuristic، تدمج طريقتين لكشف السرقة الموسيقية.

وأجرى الباحثون اختبارات على مجموعة بيانات كبيرة من حالات السرقات المؤكدة وحالات عدم السرقة، وقيّموا الفعالية والفائدة ويقول المستخدمون للأداة. وأظهرت الدراسة أن المجموعة المدعومة بالأداة الجديدة رصدت بنجاح جميع حالات السرقة، وأدت جميع المهام من دون أخطاء، واتفقت العينة على فائدة الأداة التي توفر مقياساً للتشابه بين أغنيتين.

كيف تُصنع حكاية «فتاة ال...»؟

كل أسبوع تقريباً تتصدّر شابة الترنّد في العالم العربي، غالباً بسبب فيديو خاص يتحوّل فجأة إلى موضوع للنقاش العام. هذا الانتقال من الحيز الشخصي إلى الفضاء العام يبقن في أغلب الأوقات متحوراً حول النساء

زينب ترحبني

تعرّنا جميعاً بقضية «فتاة ال...» أو بـ «عروسة ال...»، ولنا أن نستبدل النقاط الثلاث باسم المنطقة السكنية التي وقعت فيها الواقعة، أو المنصة التي كانت مصدر الحدث الأولى. منذ أيام قليلة تعرّفنا إلى «عروس ال...»، عروس أو ضحية أو «ترنّد» جديد. عبرت حياتها في لحظة من الحيز الخاص إلى العام. لا تعرف كيف يحدث هذا، ولكن الأكيد، وكما في كل مرة جديدة، يتم سحب الضحية (عُنة) إلى منطقة فارغة من أية خصوصية. حفل بمشاركة شعبية، مصريون ومصريات وجنسيات عربية أخرى يلعبون أدواراً في لجنة تحكيم رديئة، ويحاصرون امرأة تسأل عن حركة جسدها، نبرة صوتها وطبيعتها كلامها في سياق حدث ما... توزيع الميديايات الشرف، والاستحقاق، والأمومة الصحيحة، أو سحب لكل ما استحقته على مدار سنوات لتوضع هناك عند هامش المجتمع وتُجسد. التركيز على كونها امرأة ليس خياراً مُنحازاً، ولكن مراقبة سريعة لكل حدث تشاركه رجل وامرأة مصريان، سيكون التركيز/ الترويج فيه منصّباً على المرأة.

بمقدّم الحديث وتمتدّ معه الأصابع، وكلّ لديه ما يقول. هنا لن نشرح أو نُفضل كثيراً في تفاصيل القضية الأخيرة، هذا ليس الموضوع، بل هو تلك الحاجة الملحة إلى صناعة خبر من أي شيء وبأي ثمن. الموضوع هنا يتمحور حول تلك الرغبة بصناعة جدل وتصديقه والولوج إليه كقضية رأي عام. محاولة دوران حول ليات صناعة المحتوى في الإعلام المصري. كان في الأمر شيئاً ما مقصوداً، عملية استنساخ مستمرة لنوعية مواضيع سبق أن حققت «نجاحها»، والنجاح هنا يعني طبعاً نسب المشاهدة المرتفعة. هذه محاولة فهم لكيف انعدم الخاص وتمتدّ في الحيز العام؟ هل هي الصدفة التي ضلّت طريقها فجعلت من مجهولين/ مواطنين عاديين حدثاً، أم أن الأمر صناعة تتغذى على الضحايا؟

صناعة المحتوى

تقوم فكرة وسائل التواصل الاجتماعي على خلط مفهومي العام والخاص. لا حدود فاصلة بينهما، تطبيقات جعلت من الخاص عاماً ووسّعت حدوده. وهذا كله يحتاج إلى تعريفات جديدة وتفكير مطول. ليس عيباً أن يُقرّر أي فرد نقل حياته الخاصة إلى مساحة عامة. ما دام الطرف المعني موافقاً فليكن، وعلى

الارجح تنتفي صفة الخصوصية عن الشيء بمجرد تحقيق انتقاله. ولكن هل هذا يُعطي الحق للجميع بالتصرف، والتعليق، والنشر، والترويج واعتماد نبرة فضائحية في العرض؟ سننمّز بشكل سريع على تفاصيل القضية الترنّد الأخيرة. كلمات تفوّت بها شابة، توجهت بها مباشرة إلى خطيبها في

ليس عيباً أن يُقرّر فرد نقل حياته الخاصة إلى مساحة عامة

يوم فرجهما. من المفروض أن يكون ما سبق جزءاً من حدث عادي في يوميات عائلة مصرية، لكن الموضوع صار محط جدل وأخذ ورد. خرج أو أخرج الفيديو من سياقه وصار قضية رأي عام. دخلت الفتاة لألحة الكلمات الأكثر بحثاً في محرك البحث غوغل. هل بدأ الأمر مع موجة تعليقات أسفل الفيديو المنشور



قد تبدأ القصة من هاشتاغ يتمدّد من تويتر إلى فيسبوك أو العكس (Getty)

أدوات للسيطرة على إدمان التطبيقات

والشأن - العربي الجديد

قررت منصة تيك توك للمقاطع القصيرة إضافة سلسلة من الميزات الجديدة المصممة لمنع المستخدم من الإدمان أكثر على التطبيق، إلى جانب أدوات أخرى توفرها التطبيقات وهواتف «أبل» و«أندرويد» لمساعدة المستخدم في السيطرة على نفسه. وفي زمن الامتحانات مثلاً، يشتكي الطلاب العرب من عدم قدرتهم على السيطرة على أنفسهم أثناء استخدام مواقع التواصل، خصوصاً «تيك توك»، الذي يجذب المستخدم نحو التصفح اللانهائي والاستغراق في المقاطع. كذلك، يعاني من يحاولون التركيز على أعمالهم أو اجتماعاتهم العائلية أو أخذ قسط من الراحة من دوامة التكنولوجيا، لكن إرادتهم أضعف من التوقف عن التصفح. وأعلنت «تيك توك» عن خدمة جديدة تؤدي إلى وقف التايملين اللانهائي، بحيث يتم ضبط وقت الاستخدام لمدة معينة. وسوف تعرض الأداة الجديدة تذكيراً بعد استخدام التطبيق لفترة طويلة من الوقت يحددها المستخدم بنفسه. وسيطلب من المستخدمين الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و17 عاماً استخدام أداة تحديد وقت الشاشة، إذا أمضوا أكثر من 100 دقيقة في التطبيق في يوم واحد. ويضيف «تيك توك» أيضاً لوحة معلومات جديدة لوقت الشاشة تعرض ملخصاً لاستخدام التطبيق. وتتضمن الإحصائيات مقدار الوقت الذي فتح التطبيق فيه، وتصيبلاً لاستخدام النهار والليل، وعدّاداً إجمالياً لمقدار الوقت الذي يقضيه المستخدم في التطبيق يومياً. وأضيفت أدوات مماثلة مصممة لمساعدة المستخدمين على إدارة الوقت الذي يقضونه في تطبيقات أخرى، مثل «إنستغرام» و«نتفليكس». ويسمح كذلك كل من «أبل» و«غوغل» بتعيين حدود استخدام التطبيقات على «أندرويد». ويُعد تطبيق الحد من وقت الشاشة المدمج من «أبل» طريقة ممتازة لتتبع وقت الشاشة من دون تنزيل أي تطبيقات أخرى. ويمكن الوصول إلى هذه الخدمة في أجهزة «أبل» بالانتقال إلى الإعدادات، ثم «وقت الشاشة». من هناك يمكن تعيين حدود الاستخدام لجميع التطبيقات، وكذلك جدولة وقت التوقف.



(Getty)

امرأة موظفة لدى «غوغل» في مناصب مرتبطة بالهندسة، بالإضافة إلى نحو مائتي مرشح ومرشحة من أصل آسيوي لم تحترهم الشركة ليشغلوا مناصب مماثلة. وقالت «غوغل» إن القرارات التي تنطوي على تمييز رُصدت خلال تحليل داخلي يُجرى بشكل روتيني، وأشارت إلى أنها وافقت على دفع هذا المبلغ لتصحيح الوضع، نافية أن تكون قد خالفت القوانين. (فرانس برس)

«غوغل» توافق على دفع 118 مليون دولار

وافقت شركة «غوغل» على دفع 118 مليون دولار لتسوية دعوى جماعية تتهمها بقرارات تنطوي على تمييز في حق الموظفين لديها، للاحاقية الرواتب والترقيات، في مقرها الرئيسي في كاليفورنيا، على ما أعلن مكتب المحاماة اللذان يتولان الدفاع عن الشركة. وأوضح بيان مشترك لـ«ليف كابرانير هيمان وبرنشتاين» و«التشولر بيرزون» نُشر الجمعة، أن التسوية تشمل نحو 1500 موظفة تعمل في كاليفورنيا منذ سبتمبر/أيلول 2013. ووافقت الشركة كذلك على أن يجري طرف ثالث دراسة في شأن عمليات التوظيف والترقية لديها. وقال ناظم باسم غوغل، في رسالة بعثها الأحد إلى وكالة فرانس برس «بعد نحو خمس سنوات من الإجراءات القضائية، اتفق الطرفان على أن تسوية القضية، من دون أي اعتراف (بالمسؤولية) أو استنتاجات، تمثل مصلحة الجميع، ونحن سعداء جداً بتوصلنا إلى هذا الاتفاق». وكانت موظفات سابقات في غوغل رفعن دعوى سنة 2017 أمام إحدى محاكم سان فرانسيسكو، زعمن فيها أن المؤسسة العملاقة تدفع للنساء العاملات لديها رواتب أقل من تلك المخصصة للرجال ضمن

المناصب نفسها، كما أن الموظفين حصلن على ترقيات أقل من الرجال، رغم أن الطرفين يتمتعان بالخبرة والمؤهلات نفسها، وذلك لأن الشركة استندت إلى روايتهم السابقة. وأشار نص التسوية الذي نشره المحامون إلى أن غوغل «تنفي كل الادعاءات الواردة في الدعوى، وتؤكد أن (المجموعة) امتثلت بشكل تام للقوانين والقواعد كلها السارية في كل الأوقات». ولا يزال يتعين أن تحصل التسوية على موافقة أحد القضاة. وأكد الناظم باسم غوغل في رسالته أن الشركة «ملتزمة التزاماً تاماً بدفع رواتب للموظفين وترقيتهم جميعاً بطريقة صحيحة وعادلة»، مضيفاً «إن لاحظنا أي اختلافات في الرواتب المعروضة، من ضمنها فروقات بين المبالغ المطروحة على النساء والرجال، فنجري تعديلات لازالة الاختلاف قبل اعتماد المبلغ النهائي، وسنواصل القيام بهذه الخطوة». وكان محرك البحث وافق سنة 2021 على دفع 3,8 ملايين دولار لوزارة العمل الأميركية، عقب اتهامات طاولته بشأن ممارسات تنطوي على تمييز في حق النساء وأولئك المتحدرين من آسيا. ومن المفترض أن يُخصص الجزء الأكبر من المبلغ الذي نصت عليه التسوية لـ2565

